تأمين السلام
تعزيز الأمن في مرحلة ما بعد النزاع

غالبا ما يبقى العنف المسلح متقيحاً بعد فترة طويلة من انتهاء الحرب. ويشكل العنف في بيئات معينة تمر بمرحلة «ما بعد النزاع» تهديدات مباشرة وغير مباشرة على المدنيين أكبر بكثير مما هي عليه في فترة الحرب نفسها. زد على ذلك، إن هذا العنف غالبا ما يتبدى بطرق متنوعة، متحدياً بذلك واضعي السياسات والممارسين للتفكير بطريقة مختلفة حول كيفية تحقيق الاستقرار والأمن. في الحقيقة، هناك أمثلة قليلة نسبيا من برامج تعزيز الأمن التي تتعاطى بشكل كاف مع الوجوه العديدة لهذا النوع من العنف. فوقف إطلاق النار واتفاقات السلام والانتخابات لا تمضي في غالب الأحوال بعيداً بما فيه الكفاية لحماية المدنيين.

يسلط هذا الفصل الضوء على السبب والكيفية التي تكون فيها فترة الانتقال من الحرب إلى السلام في الغالب محفوفة بالمخاطر. فهو يوثق للكيفية التي يمكن أن تؤدي فيها الجهود المبذولة لفرض عدالة المنتصر عن غير قصد إلى تفاقم الوضع، والحالات التي تكون فيها بعض الجماعات المسلحة – خصوصا كبار الضباط والقادة من «الجانب الخاسر» – غير راضية عن النظام السياسي الجديد، وهو أمر من شأنه بالتالي أن يغذي عملية عدم الاستقرار في المستقبل. كما أن الفصل يبين، فضلاً عن ذلك، كيف أن العوامل التي تشكّل عنف مرحلة ما بعد الحرب متأصلة بعمق وتشتمل على شبكات استغلالية وهياكل المحاباة المرتبطة باقتصاد الحرب، التي قد يلحقها تغيير، بل قد تخرج وهي أكثر قوة بعد حرب مديدة. إن المجتمعات الخارجة من حالة الحرب يمكن أن تشهد زيادة في العنف الإجرامي الاستغلالي والمنظم الناجم عن عوامل خطر وضعف ترتبط بالحرب وفترة ما بعد النزاع. وعلى هذا الأساس فإن أسباب العنف المسلح – سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بين طوائف – قد تتغير بطرق معقدة (انظر جدول ٧,٤).

وتعنى هذه الطبعة من مسح الأسلحة الصغيرة، أولا وقبل كل شيء، بتحديد سبل اخماد العنف المسلح في مرحلة ما بعد الحرب بغية تعزيز السلام وبناء الدولة. ويتناول هذا الفصل، بالنظر في بعض التحديات الكامنة في تحديد المجتمع الذي يمر بمرحلة «ما بعد النزاع «، أنماط العنف المسلح واتجاهاته في سياقات ما بعد الحرب مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان في أمريكا الوسطى. ويلاحظ الكيفية التي يمكن أن تبقى فيها معدلات القتل والإيذاء عالية، بل تفاقمها بعد وقت قصير من انتهاء الحرب. ثم ينتقل إلى تعزيز التدابير الأمنية الوليدة التي متى اقترنت بالتدخلات التقليدية مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يمكن أن تقلل من مخاطر العنف المسلح وتعمل على تعزيز السلامة الشخصية وتحقيق استقرار طويل الأجل للمجتمعات المحلية التي دمرتها الحرب .

طائفة مختارة من نتائج الفصل الرئيسية:

- تعاني بعض مجتمعات ما بعد النزاع ومجموعات سكانية من معدلات عنف مسلح مباشر شبيهة (بل حتى أعلى) بتلك التي لفترة النزاعات المسلحة.
- كما يمكن لمعدل الوفيات (غير العنيفة) المفرطة أن تبقى مرتفعة في مجتمعات ما بعد النزاع – أعلى بكثير في غالب الأحيان من معدلات الموت العنيفة – بعد مرور فترة طويلة على توقف إطلاق النار.
- خطر تكرار وقوع النزاع المسلح في مجتمعات ما بعد الحرب يبدو أكبر بكثير من خطر اندلاع حرب في مجتمعات لم تشهد نزاعات مسلحة.
- المخاطر المباشرة والهيكلية في بيئات ما بعد النزاع – بدءاً من الكحول والمخدرات وتوفر الأسلحة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الرجال والتجمعات الكثيفة للسكان المشردين – يمكن أن تؤثر في ظهور العنف المسلح لما بعد مرحلة الحرب وكثافته ومدة دوامه.
- حظي تشجيع الأنشطة الأمنية التقليدية مثل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسجل مختلط، وقد لا يكون الاعتماد عليها وحدها كافياً للتعامل مع العديد من اشكال ديناميات العنف المسلح ما بعد مرحلة النزاع.
- تعمل التدابير المؤقتة لتحقيق الاستقرار، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإطار العام لبناء السلام والدولة، بمثابة «استراتيجيات فترة النقاهة» في فترة ما بعد النزاع مباشرة.
- تدخلات الجيل الثاني لتعزيز الأمن – التي تؤخذ روتينياً ارتباطاً ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني (SSR) – مبنية على الأدلة ومحورها المجتمع المحلي.

جدول ٧.٤ أنواع بعد انتهاء النزاع المسلح والعنف		
نوع العنف	دلالات	أمثلة
عنف سياسي	جرائم القتل خارج نطاق القضاء، هجمات بالمتفجرات، عمليات خطف، تعذيب بشكل روتيني، تشريد السكان، تنظيم أعمال الشغب	غواتيمالا، كمبوديا، جنوب السودان
عنف روتيني تمارسه الدولة	استخدام عنف مفرط من قبل سلطة تعزيز القانون، مواجهة عمليات القتل، عمليات تطهير اجتماعي، تعذيب روتيني	أنغولا، موزامبيق
عنف اقتصادي ومرتبط بالجريمة	سطو مسلح، ابتزاز، خطف من أجل الحصول على فدية، السيطرة على الأسواق بالعنف	أفغانستان، السلفادور، غواتيمالا، ليبيريا
عدالة المجتمع المحلي وغير الرسمية	الإعدام من غير محاكمة قانونية، فعل لجان الأمن الأهلية، عدالة الغوغاء	ليبيريا، موزامبيق، ايرلندا الشمالية
منازعات متعلقة بالملكية في مرحلة ما بعد النزاع	اشتباكات من أجل الأرض، عمليات القتل الانتقامية، "التطهير العرقي" على نطاق صغير	أفغانستان، غواتيمالا، كوسوفو، ليبيريا

المصدر: تشودري وسوهركي (٢٠٠٨)

وعلى الجانب الأكثر تفاؤلاً يكشف هذا الفصل وفرة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى منع العنف المسلح لمرحلة ما بعد النزاع والحد منه في شتى أنحاء العالم. مع ذلك فإنه لا يوجد دليل دامغ على ما يعمل وعما لا يعمل حتى الآن. وما عدا التوقعات بالأمن والنظام وانخفاض في العنف المسلح، فقلما توجد معايير واضحة «للنجاح». هناك عدد قليل نسبي من تقييمات الأثر الحقيقي أو جدوى التكاليف لهذه الأنشطة. وبالرغم من ذلك، فإن قاعدة أدلة مقنعة، وإن كانت متواضعة، تشير إلى أن تدخلات «الاستقرار المؤقت» و«الجيل الثاني لتعزيز الأمن» تقدم وسائل واعدة بالتقليل من مخاطر وآثار عنف ما بعد النزاع.

يسلّم طفل جندي سابق ذخيرة إلى الأمم المتحدة، منروفيا، ليبيريا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. © سفين تورفن/ صور بانوس

وتكوّن هذه التدابير، إذ أخذت بالارتباط مع النهج الأكثر تقليدية مثل برنامج نزع السلاح والتسريح وتحديد الأسلحة، طائفة من أدوات أوسع وأكثر تطوراً لتعزيز الأمن في أعقاب انتهاء الحرب. ويُضطلع بمبادرات تثبيت الاستقرار المؤقت خلال الفترة الحساسة التي تتزامن مع انتهاء النزاع المسلح أو مباشرة بعده. ويمكن لهذه المبادرات التي تهدف إلى فتح المجال قبل شروع أنشطة تعزيز الأمن على نحو أكثر رسمية وعلى مدى أوسع نطاقا، أن تشمل أنشطة مثل تعزيز سلك الخدمة المدنية، ترتيبات إدماج عسكرية، قوات أمن انتقالية، برامج حوار وتوعية، وأشكال متباينة من الحكم الذاتي الانتقالي. وتوظف تدابير الجيل الثاني في الغالب في وقت لاحق، بالتداخل مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني أو في أعقابهما. ومن هذه التدابير تدخلات الأمن المجتمعي ومدن أكثر أمناً، أسلحة من أجل برامج التنمية، وأنشطة استهداف تستند إلى الأدلة مركزة على الشباب المعرضين للخطر وبؤر التوتر. ومن العوامل الرئيسية التي تميز هذه المبادرات عن غيرها من تعزيز الأمن التقليدية، تلك التي تقوم على مقاربة تستند إلى بيانات، ذات تركيز مجتمعي أو محلي، وذات تشديد على المخاطر وتخفيف الأعراض.

كثيراً ما يفتقر تعزيز الأمن التقليدي إلى معايير واضحة تخص فعاليته. والأهم من ذلك، إن هذا النوع من التدخل، بحكم هدفه المتمثل بإقامة استقرار سياسي، غير قادر في كثير من الأحيان على التعامل مع العنف الإجرامي وشبه السياسي الذي كثيرا ما يتخطى العنف ذا الطابع السياسي في فترة ما بعد النزاع. ويمكن لتثبيت الاستقرار المؤقت وتعزيز أمن الجيل الثاني– بالتركيز على المخاطر الرئيسية، وتعزيز الصمود في المجتمعات المتضررة، والتكثيف على الحد من مؤشرات العنف المسلح – أن تكمل وتمتن تعزيز الأمن التقليدي. ولئن لا يوجد دواء لكل داء، فقد تكون هذه التدابير ذات فوائد خاصة لفئات مستهدفة محددة معرضة لخطر العنف المسلح أو لخطر التأثر به، أو لفئة محتملة من «مفسدي» فترة الانتقال من الحرب إلى السلم